المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلامية

عمادة البحث العلمي

مجلة

جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلامية

مجلة علمية محكمة

العدد الثاني

محرم ١٤١٠ هـ

أغسطس ١٩٨٩ م

المشرف العام

معالي الدكتور عبد اللّه بن عبد المحسن التركي

مدير الجامعة

هيئة التحرير

رئيس التحرير **الدكتور محمد بن عبد الرحمن الربيع**

عميد البحث العلمي

الأعضاء

الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن الربيعة

الأستاذ بقسم أصول الفقه في كلية الشرعية بالرياض

الدكتور إبراهيم بن مبارك الجوير

الأستاذ المشارك بقسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بالرياض

الدكتور صالح بن حسين العَايد

الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العَربية بالرياض

محمد بن على الصامل

المحاضر بقسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإِسلامي في كلية اللغة العربية بالرياض

عنوان المجلة:

المملكة العربية السعودية

الرياض ١١٤١٥

ص.ب١٨٠١١ – الهاتف ٤٣٥٨٢٨٤

مراسلات التبادل والإهداء

عن طريق عمادة شؤون المكتبات

الرياض ١١٤٩١

ص.ب ٤١٢٤

هاتف: ٤٠٦٥٥٨٥

قواعد النشر

أولاً : يشترط في البحث الذي ينشر في المجلة ما يلي:

١ – أن يكون متسما بالأصالة وسلامة الاتجاه.

٢ – أن يكون البحث دقيقًا في التوثيق والتخريج.

٣ – أن تتحقق له السلامة اللغوية.

٤ – ألا يكون قد سبق نشره.

ثانيًا : تخضع البحوث والدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم.

ثالثًا : البحوث والدراسات المنشورة في هذه المجلة تعبر عن آراء أصاحبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجامعة.

رابعًا : ترتيب محتويات المجلة يتم وفقًا لأمور فنية.

خامسًا : يعطي كل مشارك في المجلة خمس نسخ وثلاثين مستلة مما نشر له.

سادسًا : توجه الرسائل إلى رئيس التحرير.

المحتوى

* **الافتتاحية لمعالي مدير الجامعة** ٩ - ١١

الأستاذ الدكتور عبد اللّه بن عبد المحسن التركي

البحوث

المصادر الأصلية والتبعية للشريعة الإِسلامية وقواعد الفقه فيها وبيان قدرتها على حل مشكلات

١ - **المجتمع المعاصر** ١٥ - ٨٥

للأستاذ الدكتور محمد بن أحمد الصالح

٢ - **مدخل إلى علم الثقافة الإِسلامية** ٨٧ - ١١٥

للدكتور عبد الرحمن بن زيد الزنيدي

٣ - **فسر المولى وحصر معانيه والكشف عن حقيقة ما قيل فيه** ١١٧ - ١٧٦

تأليف أبي الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطرزي (٥٣٨ - ٦١٠هـ)

تقديم وتحقيق وتعليق د. حمد بن ناصر الدخيل

٤ - **في مفهوم الأدب الإِسلامي** ١٧٧ - ٢٠٣

للدكتور محمد بن حسن الزير

٥ - **الغموض في الشعر العربي** ٢٠٥ - ٢٤٩

للدكتور سعد بن عيد العطوي

٦ - **للزبيدي كتابان في لحن العامة** ٢٥١ - ٢٧١
للأستاذ الدكتور علي حسين البواب

كتاب الحروف للمزني

٧ - تحقيق الدكتورين محمد حسني محمود ومحمد حسن عواد ٢٧٣ - ٢٩٦
نقد وتقويم الدكتور صالح بن حسين العايد

٨ - **موقف السلطان عبد الحميد الثاني من اليهود في فلسطين** ٢٩٧ - ٣٣٤
للدكتور سعيد بن سعد الغامدي

٩ - **أنشطة أوقات الفراغ لدى الشباب الجامعي وعلاقاتها ببعض جوانب الصحة النفسية** ٣٣٥ - ٣٨٥
للأستاذ الدكتور إبراهيم وجيه محمود

التقريرات

١ - **تقرير عن ندوة تطوير تعليم اللغة العربية في المعاهد الإِسلامية بإندونيسيا** ٣٨٩ - ٣٩٧
للدكتور محمد بن عبد الرحمن الربيع

تقرير عن المؤتمر السنوي الثالث للأدب الإنجليزي

٢ - ٣٩٩ - ٤٠٣
للدكتور محمد بن إبراهيم الأحيدب

تقرير عن الندوة العربية الثانية للمعلومات حول تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي

٣ - **(تحديات المستقبل)** ٤٠٥ - ٤١٩
للدكتور محمد بن حسين الزير

للزبيدي كتابان في لحن العامة

للأستاذ الدكتور / علي حسين البواب

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بكلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإِمام محمد بن سعود الإِسلامية

تميزت السنوات الأخيرة بعناية الباحثين والدارسين بالتراث، والاتجاه إلى تحقيقه ونشره والإفادة منه، وأخذ بعضهم يعتقد أن تحقيق النصوص عمل سهل هيّن، يرتاده من يشاء دون عدّة أو إعداد، فليس الأمر – كما وهموا – إلا الحصول على المخطوطات ونسخها، وإيراد بعض التعليقات أو الفروق بين النسخ، وما درى هؤلاء معنى التحقيق وأغراضه، وما عرفوا ما يعانيه المحققون الأمناء من متاعب، وما يواجهونه من مشكلات ومصاعب، ويأتي تحقيق النصوص اللغوية في مقدمة الكتب التي تحتاج إلى جهد كبير، والتي تعترض محققيها المشكلات، ويزداد الأمر صعوبة عندما يكون التحقيق على نسخة وحيدة، ويعظم الخطب إذا كانت هذه النسخة سيئة الخط، أو أصابها شيء من الآفات، أو حدث فيها سقط.

وأعرض في هذه الصفحات لكتاب من تراثنا اللغوي، حُقّق ونشر عن نسخة واحدة، وهو الكتاب الذي ألّفه العالم اللغوي أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، المتوفى سنة ٣٧٩هـ [1] وعرض فيه للّحن في الأندلس في القرن الرابع الهجري، ويعدّ هذا الكتاب من أهم كتب لحن العامة، إذ حصر فيه مؤلفه الأخطاء الشائعة: أصواتًا، وبنية، ودلالة.

وقد نال هذا الكتاب عناية أستاذين من أشهر أساتذة الدراسات اللغوية، ولهما باعهما في تحقيق النصوص، فقد الكتاب – مع كتابَي" تثقيف اللسان " مكّي الصقلّي، المتوفى سنة ٥٠١هـ، و " تقويم اللسان " لابن الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ، موضوع رسالة الدكتوراة للدكتور عبد العزيز مطر، إذ قام بدراسة الكتب الثلاثة وتحقيقها سنة ١٩٦٤م، ولكنه نشر كتاب الزبيدي سنة١٩٦٨م، بالكويت، ثم سنة ١٩٨١م بالقاهرة: دار المعارف، وهي الطبعة التي اعتمد عليها، وقد اختار الدكتور مطر للكتاب عنوان " لحن العامة ".

---

[1]) ينظر أخبار الزبيدي ومصادر ترجمته في مقدمتي الكتاب المطبوع الذي نتحدث عنه.

وقد حقق أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب الكتاب ونشره في القاهرة: المطبعة الكمالية، سنة ١٩٦٤م، وسماه " لحن العوام "، فكلا الأستاذين عمل في الكتاب في فترة واحدة، دون علم أحدهما بعمل الآخر فيما يبدو.

وليس غرضي في هذا العمل أن أقارن بين التحقيقين، أو أقوّم عملهما، ولكن لي هدفا آخر:

فقد اعتمد الأستاذان في تحقيق كتاب الزبيدي ونشره على مخطوطة واحدة، ولا شك أنهما بذلا جهدًا كبيرًا في محاولة الحصول على نسخة أخرى له دون جدوى، وهذه النسخة اعترف كل من رآها وتعامل معها بصعوبتها وسوء خطها، فوصفها الدكتور عبد العزيز الأهواني بأنها " سقيمة مصحّفة لا تصلح وحدها أصلاً لنشر الكتاب "، ووصفها الدكتور محمود مكي بقوله: " كثيرة التحريف والخطأ مما يجعل نشر النصّ على أساسها أمرًا من الصعوبة بمكان " [١] وذكر الدكتور رمضان أنها كثيرة التحريف والتصحيف [٢] وقد مضى كلا المحققين في عمله رغم ما عرف عن المخطوطة، ولكن الذي شجّعهما على ذلك ما فيها من نقول وأقوال للعلماء السابقين، وما نُقل عنها، واقتُبس منها في كتب المتأخرين.

وكان أول ما لفت نظر الأستاذين المحققين ونظر غيرهما، أن المتأخرين نسبوا للزبيدي أقوالا في لحن العامة لم ترد في هذه المخطوطة، وليست هذه نصًّا أو نصوصًا محدودة، بحيث يقال: إن الناسخ قد سها في النقل مثلا، بل هي نصوص كثيرة. وظهرت هذه النقول واضحة في الكتاب الذي ألفه ابن هشام اللخمي – توفي سنة ٥٧٧ هـ – بعنوان: " المدخل إلى تقويم اللسان " والقسم الأول منه هو: الرد على أبي بكر الزبيدي في لحن العامة [٣] وقد ردَّ ابن هشام على الزبيدي في خمس وستين فقرة من كتابه، علّق المحقق على أكثر من عشرين نصًّا بأنها لم ترد في كتاب الزبيدي

---

[١]) ينظر مقدمة الدكتور مطر للكتاب ص٢٣، ٢٤.

[٢]) مقدمة الكتاب ص٥.

[٣]) نشر هذا القسم الدكتور عبد العزيز مطر – مجلة معهد المخطوطات – م١٢، جـ٢، سنة ١٣٨٦هـ، ص٢١ – ٩٠.

المطبوع، ثم كان كتاب " تصحيح التصحيف وتحرير التحريف " للصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ، الذي جمع فيه ظواهر التصحيف عن كتب تسعة [١] كان كتاب الزبيدي واحدًا منها، ورمز له بالرمز (ز)، وقد عزا للزبيدي نصوصًا كثيرة لم تحوها المخطوطة التي اعتمدا عليها، وقد وصلت النصوص التي جمعها الدكتور رمضان عبد التواب عن الصفدي ورقّمها إلى مائة وتسعة وسبعين نصًا، مقابل مائتين وسبعة وأربعين وردت في المخطوطة، يضاف إليها بعض الفقر الواردة في تصحيح التصحيف ولم ينبه الدكتور رمضان عليها، وذكرها الدكتور مطر، هذا إلى نصوص أُخر وردت في غير كتابي الصفدي وابن هشام، بحيث يقال: إن ما جاء في مخطوطة الكتاب يزيد قليلا على نصف ما عُرف عن الزبيدي.

وقد صَوَّر الدكتور رمضان رأيه في هذه الظاهرة بقوله: " وإذا كنا قد عثرنا على نصوص كثيرة منقولة من " لحن العوام " للزبيدي في كتاب " تصحيح التصحيف " للصفدي، و " شفاء الغليل " للخفاجي، و " لسان العرب " لابن منظور، ولا توجد في مخطوطتنا، وإذا كان ابن خير قد ذكر في " فهرسته " مختصرًا رآه للكتاب، فقد هممت أن أسمّي كتابنا هذا باسم " مختصر لحن العامة "، غير أن احتمال أن تكون تلك النصوص، قد سقطت من نسختنا، ولم يكن غيابها بفعل الزبيدي نفسه، جعلني أوثر البقاء على عنوان الكتاب كما تحمله المخطوطة، وأن ألحق النصوص الزائدة بآخر الكتاب " (ص ٣٢).

أما الدكتور مطر فقد ذكر كتاب الصفدي، وأشار إلى وجود نصوص فيه لم ترد في المخطوطة، وأنه أفردها في آخر الكتاب (ص٢٨)، كما كرر ذلك في مقدمة استدراكاته (ص١٩٧، ص٢٣٧).

ونذكر هنا أن الأخ الدكتور حاتم الضامن حقّق كتاب " خير الكلام في التقصي عن أخطاء العوام " لابن بالي القسطنطيني المتوفى سنة ٩٩٢هـ [٢] وقال: " من اللافت للنظر أن المؤلف ينقل عبارة الصفدي التي نقلها عن الزبيدي والجواليقي

---

[١] ينظر تصحيح التصحيف ٦٤.

[٢] في مجلة المجمع العلمي العراقي: المجلد الثاني والثلاثين، جـ١، ٢، سنة ١٤٠١هـ، ص٤٥٧ – ٥٢٠.

والصقلي والحريري وابن الجوزي والضياء موسى الأشرفي، وهذا يدفعنا إلى الشك في أن ابن بالي لم يرجع إلى كتب هؤلاء، والتي أشار إليها في كتابه في كثير من النقول، ومما يقوّي هذا الشك أننا رأينا أقوالاً للزبيدي أخلّ بها كتابه لحن العوام، وانفرد بعزوها إليه الصفدي... " (ص٤٦٣) وقد أشار إليها في مواضعها، كما أن محقق تصحيح التصحيف، أحال في تخريج النصوص المعزوّة للزبيدي و لم ترد في المطبوعة على مستدركات المحقق عن الصفدي !

للزبيدي كتابان في لحن العامة :

افترض كلٌّ من تعامل مع كتاب لحن العامة، ووجد نصوصًا معزوة للزبيدي غير موجودة في كتابه، أن النسخة التي طُبع عنها الكتاب ناقصة، و لم يدُرْ بخلدهم غير ذلك، و لم ينتبه أحدهم إلى أن كثير من علمائنا كان يؤلف الكتاب ثم يعيد النظر فيه، إصلاحًا، أو زيادة، أو اختصارًا، وأن كثيرًا من الكتب وصلتنا بصور مختلفة، وكان من الممكن أن يفترض أن الزبيدي أعاد النظر في كتابه مثلاً بالزيادة أو الإضافة، وأن ما وصلنا إحدى صور التأليف، وقد أشار الدكتور رمضان إلى احتمال أن يكون هذا مختصرًا للكتاب.

وتصحيحًا لما شاع في هذا الموضوع أقول: إن لأبي بكر الزبيدي كتابين في لحن العامة، وليس كتابًا واحدًا، فقد أثبت الرجل فصاحة عقله، ودقّة ملاحظاته، وجدارته بأن يكون من أئمة هذا الفن، فبعد أن انتهى من تأليف كتابه الذي جمع فيه اللحن في الأندلس، رأى ألفاظًا، وسمع عبارات لم يتضمنها كتابه السابق، وكان عليه أن يضيف ما جمع إلى الكتاب، كما نفعل في أيامنا هذه عندما نضيف ما نتوصل إليه من أحكام ومعلومات إلى كتاب سبق صدوره عند إعادة الطبع، ولكن الزبيدي لم يكن باستطاعته أن يفعل ذلك وقد شاع الكتاب وانتشر، و لم يشأ أن يفسد الكتاب على الناس الذين اطّلعوا عليه ورووه وتملّكوه، أو أن يكون الكتاب بصورتين، فلجأ إلى إصدار " جزء ثان " أو " ملحق " للكتاب، وسار فيه على النظام نفسه الذي سلكه في كتابه الأول، واعتذر لذلك بعذر لطيف مقبول " وعذرنا

في هذا واضح، إذ هذا الضرب وأمثاله إنما يؤخذ من الأفواه، ويقوم على [1] السماع، وليس من الفنون التي تستخرج من مظانّها، وتتطلب في مواضعها ".

وهكذا كان لأبي بكر كتابان في اللحن، عرفهما المتقدّمون، فكتب ابن هشام اللخمي نقده عليهما على أنهما كتاب واحد، ونقل الصفدي كذلك عنهما، وليست النسخة التي اعتمد عليها الأستاذان المحققان ناقصة، ولكن ما بين أيديهما الكتاب في صورته الأولى، لم يعرفا " تكملة الكتاب ".

وتوضيحًا لذلك أقول:

وقفت قبل سنوات وأنا أعمل فهارس لمخطوطات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومصوراتها – في فنون النحو والصرف واللغة والعروض، على صورة مخطوطة لغوية تشير إلى أنها جمعت كتابي الزبيدي في لحن العامة، و لم أعر الموضوع اهتمامًا في حينه، ولكنني حين صورت المخطوطة، وأجلت النظر فيها، وعرضت ما فيها من المواد والألفاظ على ما ذُكر أنه ساقط من نسخة الزبيدي التي طبع عنها الكتاب، والموجودة عند ابن هشام والصفدي وغيرهما، وجدت النصوص كاملة في هذه المخطوطة، وعرفت حقيقة الأمر، وعكفت على تحقيق المخطوطة، لأن فيها كتابًا لأبي بكر لم ينشر، ولأنها مزجت بين الكتابين، وهو ما لم يستطع المؤلف عمله، ولكنني أحببت أن أقدم للقراء هذا التعريف السريع بالمخطوطة، حتى لا يظلّ عالقًا بالأذهان أن نسخة الزبيدي التي بين أيدينا ناقصة أو مختصرة أو غير ذلك.

مؤلف الكتاب:

نُسبت المخطوطة التي نتحدث عنها لأديب مشهور، ذكره شائع، وأخباره كثيرة، لكن ليس في مجال التأليف، فهو أديب ناثر شاعر، من أكبر أعلام الأندلس في هذا الفن، وهو ابن شهيد الأندلسي، أبو عامر، أحمد بن عبد الملك بن مروان بن ذي الوزارتين الأعلى أحمد بن عبد الملك، كان أبوه عالمًا بالتاريخ واللغة والأشعار،

---

[1]) في المخطوطة عن.

وزيرًا عالي القدر، توفي سنة ٣٩٣هـ [١] أما ابنه أبو عامر فله أخبار كثيرة في كتب أخبار أهل الأندلس وأشعارهم، وكان له مكانته عند ولاة عصره وعلمائه، وقد توفي سنة ٤٢٦هـ [٢] وكان والد المؤلف عبد الملك معاصرًا للزبيدي، ولا يبعد أن يكونا قد التقيا، وسمع الكتاب ورواه عن الزبيدي، ويقوّي ذلك صلتهما القويّة بولاة العصر، وذكرُ أبي عامر سماعه للكتاب عن أبيه.

ولم أقف على من نسب الكتاب الذي بين أيدينا لأبي عامر بن شهيد، فقد تركّزت عناية المحدثين عنه على ذكر أخباره ونوادره ورسائله وأشعاره، ولكن أمورًا كثيرة تؤيد صحة نسبة الكتاب له:

فقد كتب على غلاف المخطوطة: "كتاب فيه جمع كتاب التهذيب بمحكم الترتيب لما نثره الشيخ أبو بكر بن حسن الزبيدي في كلا وضعيه في لحن العامة بالأندلس، تأليف الإمام أبي عمر [٣] أحمد بن عبد الملك بن مروان بن شهيد الأندلسي ***رحمه الله تعالى*** رحمة واسعة".

وقد ذكر المؤلف في أول المخطوطة المنصور ذا السابقتين، وأنه ألّف الكتاب له: وهو أبو الحسن، عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد المنصور، ولد سنة ٣٩٧هـ، وتولّى الحجابة في عهد أبيه، وبويع له في بلنسيه سنة ٤١١هـ، وذاع صيته، وتوفي سنة ٤٥٢هـ [٤] وقد جعل ابن شهيد الكتاب إهداء لمحمد بن المنصور، وعلاقةُ

---

[١]) ينظر الصلة لابن بشكوال ص٣٣٨.

[٢]) للمؤلف تراجم وافرة: ينظر بغية الملتمس للضبي ١٧٧، والذخيرة لابن بسام الشنتريني ١٩١/١/١ وما بعدها، ونفح الطيب للمقري ٣٥٦/١، ٣٨٠، ٦٢١ وغيرها، ووفيات الأعيان لابن خلكان ١١٦/١، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٥٠١/١٧، وفي حواشي الكتابين الأخيرين بعض مصادر ترجمته وأخباره.

[٣]) هكذا في الأصل، والصواب (أبي عامر).

[٤]) ينظر البيان المغرب لابن عذاري ٤٧/٣، ١٦٤، ٣٠١، ٣٠٣، وتاريخ ابن خلدون ١٦١/٤، والذخيرة ٢٤٩/٣.

ابن شهيد بالمنصور علاقة حميمة وطيدة، سردت الكتب أخبارًا كثيرة عن مجالسهما، ورسائل ابن شهيد للمنصور [1] .

وبعد المقدمة ذكر ابن شهيد: "قرأت على أبي الحسن عبد الملك بن مروان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال الشيخ الجليل أبو بكر..." ويبدو لي أن هذا هو والد أبي عامر بن شهيد، وإِن كان المشهور في كنيته أنّه أبو مروان.

فهذه الإِشارات في المخطوطة رجّحت عندي أن يكون أبو عامر بن شهيد مؤلف هذا الكتاب.

أهمية المخطوطة :

وترجع **أهمية المخطوطة** التي أتحدّث عنها إِلى أمور منها:

١ – أنها تكشف أن لأبي بكر الزبيدي كتابًا في لحن العامة غير الذي يُعرف، وتضيف إِلى قوائم كتب لحن العامة كتابين جديدين.

٢ – أنها تصحّح ما شاع في الأذهان عن النسخة المطبوعة.

٣ – أنّها نسخة أخرى للكتاب الذي حقّق عن نسخة واحدة.

٤ – أنّها مزجت بين كتابي الزبيدي.

وصف النسخة ومنهج المؤلف :

نسخة المخطوطة مصورة عن مكتبة تشستربيتي – بدبلن – أيرلندا – رقم ٥١٨٦، وتقع في ٩٣ ورقة، في كل صفحة تسعة عشر سطرًا، خطّها نسخي جيد، ضبطت بضع الألفاظ بالشكل، وكتبت بعض العبارات بخط كبير، ولم يذكر اسم الناسخ أو تاريخ النسخة، وقد قدر مفهرس تشستربيتي أنها كتبت في القرن التاسع، وهي نسخة مصححة ومقابلة بنسخة أخرى، وعليها ختم غير مقروء في بعض المواضع، وكتب على غلافها – كما سبق: "كتاب فيه جمع..." كما جاء في آخرها " انتهى

[1]) ينظر الذخيرة ١٩٣/١/١ وما بعدها.

جمع كتاب التهذيب بمحكم الترتيب لما نشره أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي *رحمه الله تعالى* في كلا وضعيه في لحن العامة بالأندلس ".

والورقة الأولى من المخطوطة بخط حديث مختلف عن الأصل، ويبدو أنها كتبت في وقت متأخر.

وقد جمع المؤلف ابن شهيد بين كتابي الزبيدي، وقسّم الكتاب ثلاثة أقسام – كما هو صنيع الزبيدي – فذكر في القسم الأول ما غيّرت العامة بناءه (ق٥ ب – ٧٣ أ)، وفي القسم الثاني ما وضعته العامة في غير موضعه (٧٣ أ – ٩٠ ب)، وقد رتّب المادة في هذين القسمين على حروف المعجم، على ترتيب المغاربة، معتبرًا في ذلك الحرف المُصلح لا الملحون [1] أما القسم الثالث – وهو أصغرها – فذكر فيه ما يلحنون فيه من الأسماء، وما يخطئون فيه من الأفعال (٩٠ ب – ٩٢ ب).

والذي يلحظ على عمل ابن شهيد أنه لم يضف إلى كتاب الزبيدي شيئًا، ولكنه حذف بعض الألفاظ التي نجدها مختلفة عن النسخة المطبوعة أو تكون هي هكذا في النسخة التي رواها، وقد سمى الكتاب "التهذيب بمحكم الترتيب...".

وسأورد هنا أجزاء من الكتاب تتمثل:

– خطبة المؤلف.

– مقدمة الكتاب الثاني للزبيدي، ذلك أن ابن شهيد نقل بعد الخطبة مقدمتي الكتابين.

– عبارات من الكتاب الأول تبين أهمية المخطوطة كنسخة ثانية للكتاب المطبوع، وكانت كفيلة بتصحيح بعض العبارات، وبعد حاجة المحققين إلى استكمال النقص والتصحيح اجتهادًا، أو اعتمادًا على مصادر أخر.

– عبارات ذكر محققا الكتاب وغيرهما أنها لم ترد في المخطوطة، وهي من الكتاب الثاني.

---

[1]) من ذلك أنهم يقولون: خرشف والصواب حرشف، فيورده في الحاء، ويقولون أجعد، والصواب: جعد، يذكره في الجيم، ويقولون: اشترت الدابة، والصواب اجترت، يذكره في الجيم.

مقدمة الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّ اللّهم على سيّدنا محمد وسلّم

قال أبو عامر [1] أحمد بن عبد الملك بن مروان بن أحمد ابن شهيد الأندلسي: الحمد لله الذي خلق فسوّى، والذي قدّر فهدى، خلق الإنسان، علّمه البيان، وصلّى اللّه وسلّم على محمد عبده ورسوله وخاتم أنبيائه، بعثه بالقرآن المجيد، قرآنًا عربيًا غير ذي عوج، ليبيّن للناس ما أُنزل إليهم.

أما بعد:

أصلح اللّه المنصور أبا الحسن صلاح إفاضة على أوليائه القائمين بطاعته، العاملين بأوامره، فإنّ أفضل الملوك السالفين لم تزل ترغب أن يكون لهم في تخليد الفضائل أثر، وفي نشر ما ينتفع به الناس ذكر، حتى نُظم ذلك فقيل:

فقلت امدحونا لا (أبا) لأبيكم بأفعالنا، إنّ الثناء هو الخلد [2]

وإذ لا سبيلَ إلى تخليد الجسم، فالحظّ للعلْية ولذوي الشرف في السعي في تخليد الاسم، ليس ذلك إلا بإصحابه المحاسن والمآثر على آباد الدهور.

والمنصور ذو السابقتين – أعزه اللّه – صدر في الملوك والعظماء، ومقدمة في الأشراف والزعماء، وغرّة في وجه الزمان، ومعلوم منه الرغبة في إحياء حسنة، وإشاد ذلك من خلقه – أيده اللّه تعالى – فلم يزل يشغل نفسه بهدية هي أنفس عند مولانا المنصور أثرة من علم منثور، يُرتّب ليقرب تناوله، ويسهل تحفّظه، وتنشط النفوس إليه، لتأتّي مأخذه، ووضوح منهجه، فرتّب كتاب إصلاح لحن العامة بالأندلس لمحمد بن حسن الزبيدي – *رحمه الله* – على حروف المعجم، مأخوذة من أوائل كلماته المصلحة

---

[1] في الأصل (قال أبو بكر) وهو خطأ، والورقة الأولى حديثة كما ذكرت.

[2] في الأصل (لا لأبيكم) ولا يستقيم وزن الشطرة ولا معناها.

لا الملحونة، ليكون مسهّلا لطلب ما يطلب فيه، فيقصد القاصد إلى مكان الكلمة دون تعب ولا نصب ولا تكلُّفٍ يقطع بنشاطه، وكان وجه العمل أن يتعمّد الشبه التي وقع الغلط فيها حيث ما كانت من اللفظة، فتضمّ تلك اللفظة إلى ذلك الحرف، مثل "مالا" [1] تضمُّها إلى حرف الميم لوقوع اللحن فيه. "واجترت الدابة" إلى حرف الجيم، "وهو أصوب من فلان" إلى حرف (الياء) [2] لكنّنا توقعنا أن نثير من التلبيس على المتكلم أو التعب للطالب أشد ما نزعنا بسببه إلى الترتيب، مع أنه قد يقع اللحن في اللفظة في شقتين كقرنفل [3] وما أشبهه، ويقع في آخرها كقسطار [4] وما أشبهه، فلذلك توخّينا أول الكلمة المصلحة رغبة في تسهيل القصد إليها.

وإن كان السبق للمتقدم، والفضل للأول، فللتالي أيضًا حظّه من الإحسان، وقسطه من الحمد، إذ لا بدّ للسالف من تركة، وللغابر من بقيّة، لتعمّ نعم اللَّه تعالى الجميع ويشمل إنعامه الكلّ.

وجعل شاكر المنصور – أعزّه اللَّه تعالى – هذا التأليف تحية للأمير السيد المعتصم بالله تعالى أبي عامر محمد بن المنصور ذي السابقتين أبي الحسن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن أبي عامر موسومًا باسمه، مؤلفًا له، مجموعًا بذكره، موضوعًا لخزانته ليكون سلّمه اللَّه تعالى السبب في الانتفاع به أبد الأبد، إن شاء اللَّه تعالى، إذ المنصور – أيّده اللَّه – هو الذي تقتبس منه رفيع المعاني، وتقبل منه نفائس المعالي، ويفزع نحوه في غوامض العلوم، ولا يقابل إلاّ بالجوامع الدقيقة من أنواع المعارف وأفانين العلم.

---

[1]) في الأصل (ما)، وفي حرف اللام، ق ٣٩ ب قال: (يقولون وهبت مالا، والصواب: وهبت لفلان مالا).

[2]) في الأصل (وإلى حرف) ثم ترك بياض. ومن اللحن قولهم أصيب، والصواب أصوب.

[3]) يقولون: قُرُنْفُل، والصواب قَرَنْفُل، وقد أوردها المؤلف في القاف، ق ٦٢ ب.

[4]) يقولون لمن ينقد الدراهم: قسطال، وصوابه قسطار، وقد أورده المؤلف في القاف، ٦٣ أ، ولم يراع الحرف الملحون المصلح.

وجمعنا في هذا التأليف تأليفَي أبي بكر – *رحمه الله تعالى* – معًا، لئلا تفترق الفائدة، وأبقينا الرتب الثلاث على ما رتّبها، وأوردنا خطبتيه اللتين في صدرَي كتابيه على نصّيهما، لئلا نطمس من محاسن الشيخ الفاضل البادي بالإِحسان سناها، ولا نحيل بهاها، وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل

بسم الله الرحمٰن الرحيم

قرأت على أبي الحسن [1] عبد الملك بن مروان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال الشيخ الجليل أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي الأندلسي – *رحمه الله تعالى* – افتتاح تأليفه الأول في "إِصلاح لحن العامة بالأندلس " وقرأته عليه...

(ثم نقل مقدمة الكتاب المطبوع تمامًا).

ثم قال ورقة ٥أ.:

وافتتح الثاني بقوله:

" الحمد لله بجميع محامده، وصلى اللَّه على أنبيائه ورسله، ونسأل توفيقًا يبلّغ رضاه ويؤدي إِلى رحمته.

كنّا قد ألّفنا فيما أفسده عوامّنا وكثير من خواصنا من الكلام كتبًا قسمناها [2] على ثلاثة أقسام: قسم غير بناؤه وأحيل عن هيئته، وقسم وضع في غير موضعه وأريد به غير معناه، وقسم خصّ به الشيء، وقد يشركه فيه ما سواه، ورفعنا ذلك إِلى محيي العلم، المحيط بعيونه، الراسخ في فنونه، المنفق لبضاعته، المشرف لأهله، الحاكم المستنصر بالله أمير المؤمنين، أفضل الخلفاء حسبًا، وأكرمهم نسبًا،

---

[1]) إِذا كان هذا أباه فنحن أمام احتمالات أن يكون الصواب (أبي مروان)، أو أن يكون أبوه يكنى أيضًا بأبي الحسن، أو أن تكون كلمة (الحسن) زائدة.

[2]) هكذا عبر عن الكتاب بالكتب.

وأوسعهم علمًا، وأعظمهم حلمًا، أدام اللَّه للمسلمين بركة أيامه، وبهجة سلطانه، ومتّعهم بدوام خلافته، وانفساح مدّته. ثمّ إنّا نظرنا بعد فألفينا من نحو الأقسام التي ألفناها جملا وجب علينا جمعها، وكان حقّ ذلك أن يكون كلّ صنف منه مقرونًا بنوعه، مضمومًا إِلى شكله، فلَمّا هممنا بذلك، كرهنا أن نبطل على كلّ من مدّ إِلى أخذ كتابنا عنايته، ونفسد عليه عمله، فرأينا أن نصل ذلك بما تقدّم من الكتاب، على نحو ما ذكرناه من الأقسام إِن شاء الله، ولعلّ طاعنًا يلزمنا التقصير في تأليفنا هذا حين لم نختفل في جميع ذلك بدءا، فيكون التأليف مفصلا، والعمل منتظما، وعذرنا في هذا واضح، إِذ هذا الضرب وأمثاله إِنما يؤخذ من الأفواه، ويقوم على [1] السماع، وليس من الفنون التي تستخرج من مظانّها، وتتطلب في مواضعها.

ونسأل اللَّه عصمة من الزيغ، وسلامة من الزلل عند كل قول وعمل، إِنه قريب مجيب.

آمين.

نصوص من الكتاب:

وهذه أمثلة من النصوص التي وردت في طبعتي الكتاب، وحاول فيها الأُستاذان المحققان إِصلاح خلل النسخة مع ما يقابلها في المخطوطة التي نتحدث عنها:

جاء في تحقيق الدكتور رمضان (ص١٩): "والعرب تبني مفعالا فيقصرون ويمدّون" قال المحقق: في الأصل (فيقصروا مفعالاً فيمدّ)، ووردت العبارة عند الدكتور مطر (ص٤٥): "والعرب تبني (مفعلاو) مفعالا (من الونى) فيقصر ويمد".

وذكر أنه استند في التصحيح للّسان، وفي المخطوطة (ق٢٠ب): "والعرب تبني مفعلا فتقصر، ومفِعالا فتمدّ".

---

[1]) في الأصل (عن).

وفي عبارة الزبيدي: "ويقولون صنيفة الثوب، ويجمعونها على صنائف كما يجمعون فعيلة" هكذا في طبعة الدكتور مطر (ص٥٣)، والمخطوطة (ق٥٣أ)، ولكن الدكتور رمضان قرأ الكلمة الأخيرة "فضيلة" فأضاف (على فضائل) (ص٢٩).

وجاء في طبعة الدكتور رمضان (ص٥٢): "... جمعه على فعائل، وهذا الضرب من المضاعف يجمع هكذا، مثل كنّة وكنائن وحرّة وحرائر..." وعدّل الدكتور مطر (ص٦٩) العبارة إلى: "(وشائب) جمع (شبة) على فعائل، وهذا الضرب..." ويختلف النصّ تمامًا في مخطوطة ابن شهيد (ق١٨ أ): "شبائب جمع شابّة، وكأنه أسقط الألف من الواحد وجمع على فعائل".

وأضاف الدكتور رمضان (ص٧٥)، والدكتور مطر (ص٨٥) عبارة (ثم يؤخذ دخانها فيعالج به الوشم)، وليست موجودة في المخطوطة التي بين أيدينا (ق٦٥ ب) ممّا يعني سقوطها من نسختي المخطوطة، ولو رأى المحققان ضرورة وجودها لكانت الحاشية أوْلى بها.

ومن ذلك ما في طبعة الدكتور رمضان (ص٩٦): "والخُطوة: فتحة ما بين القدمين (والخَطوة: المرة من الخطو)، وذكر أنها زيادة لتمام الكلام، على أنها في طبعة الدكتور مطر (ص١٠١)، والمخطوطة (ق١٥ ب): "الخطوة: فسحة ما بين القدمين إذا مشيت".

وفي طبعة الدكتور مطر (ص١٠٤: (والصواب نيء بالكسر) يقال: هذا لحم نيء بيّن النيوءة، وقد أنأت اللحم أنيئه إناءة، وفيه أنَيا (ت)" ويقابل ذلك عند الدكتور رمضان (ص١١٣) (والصواب نيء بكسر النون والهمزة يقال: هذا لحم نيء بيّن النيوء، وقد أنأت اللحم أنيئة إناءة "قال المحقق: "بعده في الأصل: (وفيه اسما) دون فقط، ولم أهتد لصحته". وإذا رجعنا إلى عبارة ابن شهيد نجده يقول: (ق ٥١ أ): والصواب نيء بالكسر والهمز، يقال: هذا لحم نيء بين النيوء، وقد أنأت اللحم أنيئة إناءة، وفيه انتياء".

ومن العبارات التي اختلفت بين المحققين لاجتهادهما في تصويب النص ما ورد في طبعة الدكتور مطر (ص١٢٤): "وقول الكوفيين (أولى) عندي، لأن الاشتقاق بصحّته والقياس نسيب به" وهي عند الدكتور رمضان (ص١٣٧): وقول الكوفيين عندي (أولى)، لأن الاشتقاق (يحكم) بصحّته، والقياس يشهد له "وعلّق على ذلك بقوله: في الأصل (بس به) دون نقط. ويبعد ابن شهيد المحققين عن الاجتهاد بنقله (ق٥٣ ب): "وقول الكوفيين عندي أصح، لأن الاشتقاق يصحبه، يستثبت به"، وعلّق بقوله: "يريد: يطّرد".

وآخر نص أورده في هذا المجال ما جاء عند الدكتور مطر (ص١٥١): "ويقولون (للعود زند فيفتحون) وذكر أنه استدرك العبارة من تصحيح التصحيف، أما الدكتور رمضان فأثبت (ص١٨٤): (ويقولون زِند فيكسرون)، ثم علّق بأن عبارة الصفدي خطأ، فقد فهم أن المقصود بالفتح والكسر هو الزاي، وإنما أراد الزبيدي فتح النون – أي التحريك، وعبارة المخطوط (ق٣١ ب) تؤيد ما في "تصحيح التصحيف" وما نقل الدكتور مطر.

أما القسم الثاني : من النصوص التي اخترتها من المخطوطة، فهي من الكتاب الثاني للزبيدي، أو من الفقرات التي نسبت للزبيدي في كتاب ابن هشام اللخمي، والصفدي، وابن بالي وغيرهم، والتي جمعها محقّقا الكتاب استدراكًا عليه، واعتمد محقق "تصحيح التصحيف" عليهما، فخرج ما نَسب الصفديّ للزبيدي من استدراكاتهما !

- أعطاه السلطان آمانا (د. رمضان ٢٥١، د. مطر ١٩٧، والمخطوطة ١٢ ب).
- رجل أجعد (د. رمضان ٢٥٢، د. مطر ١٩٨، والمخطوطة ١٧أ).
- جاء على أدراجه (د. رمضان ٢٥٣، د. مطر ١٩٨، والمخطوطة ١١ ب).
- هبّت الأرياح (د. رمضان ٢٥٣، د. مطر ١٩٩، وابن هشام ٤٨) وذكر محقق كتاب ابن هشام أن الصفدي نسب القول للحريري و لم يذكر الزبيدي، وهو في المخطوطة (ق١٢أ).

– أقرئ فلانا السلام (د. رمضان ٢٥٨، د. مطر ٢٠٢، والمخطوطة ٨أ).

– ويقولون للعنب المعرش دالية (ابن هشام ٤٧ استدركها عنه، د. مطر ٢٣٧، وهي في المخطوطة (ق٧٩ ب).

– ويقولون لجمع السوداء سودانات (د. رمضان ٢٧٨، وابن هشام ٥٦، والمخطوطة ٦٨أ).

– ويقولون: هم في شبع (د. رمضان ٢٧٩، د. مطر ٢١٨، ابن هشام ٥٣، والمخطوطة ٦٩ ب).

– ويقولون: لقِّة لمداد فيشدّدون (د. رمضان ٢٩٣، د. مطر ٢٢٨، وخير الكلام لابن بالي ٤٩٩ س، والمخطوطة ٣٩ ب)

– ويقولون: وتْد، فيخففون التاء (د. رمضان ٣٠٠، د. مطر ٢٣٤، ابن هشام ٤٥، والمخطوطة ٧١ ب).

– ويقولون: للطين الذي يختم به طابع (د. مطر ٢٢٠، وابن هشام ٤٦، والمخطوطة ٣٣أ، ولم يذكرها د. رمضان).

– ويقولون: أقرّ المكنى بأبي فلان (د. رمضان ٢٩٧، د. مطر ٢٣١، ابن هشام ٥٨، والمخطوطة ٤٨ ب).

–، وقد نقل ابن هشام اللخمي فيما ناقش فيه الزبيدي: وممّا جاء على فعَلت مفتوح العين والعامة تكسره قوله: عرفت وعقلت..." (ص٦٤) وعلق المحقق بقوله: "لم يرد في مخطوطة لحن العامة ولا في تصحيح التصحيف".

وهذا النص في مخطوطتنا (ق٩٢أ)، كما اعترض ابن هشام على: "وممّا جاء على فعلت مكسور العين والعامة فتفتحه قولهم لججت وغصصت" (ص٦٥) وذكر المحقق التعليق السابق نفسه، وهذا النص في المخطوطة (ق ٩٢ أ، ٩٢ ب).

كما نقل ابن هشام: ومما جاء على أفعل بالألف، وهم يقولونه على فعل، قولهم: أفلح الرجل... (ص٦٦) وكرّر المحقق تعليقه. والنص في المخطوطة (ق٩٢ ب).

وهذه النصوص غيض من فيض ممّا نُسب للزبيدي و لم يقف محققو كتب لحن العامة عليه، وهو دليل قاطع شاف على أن هذه المخطوطة تحوي كتابي الزبيدي في لحن العامة.

نسأل اللّه تعالى أن يعيننا على إِتمام تحقيق كتاب "التهذيب بمحكم الترتيب"، ليقف المعنيّون بتراثنا اللغوي على كتابي الزبيدي معًا.

والحمد لله رب العالمين

مصادر البحث

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس - للضبي - إِسبانيا: مجريط، ١٨٨٥م.
- البيان المغرب - لابن عذاري - تحقيق كولان، وبروفنسال، بيروت: دار الثقافة.
- تاريخ ابن خلدون (العبر) بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩١هـ.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف - للصفدي - تحقيق السيد الشرقاوي - القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٧هـ.
- التهذيب بمحكم الترتيب - لابن شهيد الأندلسي - مخطوط تشستربيتي ٥١٨٦.
- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام - لعلي بن بالي القسطنطيني - تحقيق د. حاتم الصالح الضامن - بغداد: مجلة المجمع العلمي العراقي - م٣٢ - جـ١، ٢، سنة ١٤٠١هـ.

- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة - لابن بسام الشنتريني - تحقيق د. إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، ١٣٩٩هـ.

- الرد على الزبيدي في لحن العامة (من كتاب: المدخل إلى تقويم اللسان) لابن هشام اللخمي - تحقيق د. عبد العزيز مطر - القاهرة: مجلة معهد المخطوطات م١٢، جـ٢، سنة ١٣٨٦هـ.

- سير أعلام النبلاء - للذهبي - الجزء السابع عشر - تحقيق شعيب الأرناؤوط، و محمد نعيم العرقسوسي - بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ.

- الصلة - لابن بشكوال - القاهرة، ١٩٥٥م.

- لحن العامة - لأبي الزبيدي - تحقيق د. عبد العزيز مطر، القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١م، وبعنوان لحن العوام تحقيق د. رمضان عبد التواب، القاهرة: المطبعة الكمالية، ١٩٦٤.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب - للمقّري - تحقيق د. إحسان عباس - بيروت دار صادر، ١٣٨٨هـ.

- وفيات الأعيان - لابن خلكان - تحقيق د. إحسان عباس - بيروت: دار الثقافة.